السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر

Fiscal and tax policies to reduce the impact of inflation in Algeria

فيطس مصطفى[1]

Feitas Mostefa[1]

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)؛ مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة؛ mostefa.feitas@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/27 تاريخ القبول: 2022/11/11 تاريخ النشر: 15/ 2022/12

الملخص:

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة لعلاج الاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية منها، وعلى غرار العديد من الدول عانت الجزائر من اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، بما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

لذا سعت الجزائر للتخفيف من هذه الظاهرة بتبني عدة إصلاحات اقتصادية شاملة استهدفت التضخم، وقامت بالاستعانة بأدوات السياسة المالية المختلفة إلى جانب السياسة الضريبية.

كلمات مفتاحية: التضخم، الاختلالات الاقتصادية، السياسة المالية، السياسة الضريبية.

تصنيفاتJEL: E31

Abstract:

The fiscal policy is an important tool for the treatment of economic imbalances in the economies of developed and developing countries, Algeria, like other developing countries has suffered from imbalances in the economic structure and by inflation phenomenon, which caused from the effects of shadowing on the economic and social levels, and increased the impact of inflation on the economies of countries where a suitable environment available for growing inflationary pressures. This depends on its impact on a range of factors and variables that contribute to the feeding inflationary pressures and pay levels of domestic prices to rise. Algeria has suffered from this course of problems and other economic imbalances, which reflected negatively on the economy and sought Algeria to alleviate this phenomenon by adopting a number of economic reforms. The drawing tools of fiscal policy different side economic policies of other, adopting spending, revenue, price and wage policies, in order to get out of the predicament of inflation. Hence, this study to analyze the effectiveness of fiscal policy in Algeria.

Keywords: Inflation, Economic imbalances, Fiscal policy, Tax policy.
JEL Classification Codes : E31.

[1] اسم ولقب الباحث المرسل: فيطس مصطفى؛ الايمايل: mostefa.feitas@cuniv-tissemsilt.dz

مقدمة

إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال غير أن الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية ويعتبر التضخم من أهم هذه الاختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن. وبالرغم من التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

بدراسة أسبابها وأثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات لكن يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمر صعباً.

وجاءت إشكالية المداخلة على النحو التالي:

- **ماهي السياسات المتبعة في الحد من آثار التضخم على الاقتصاد الوطني؟**

أسئلة الفرعية

•ما هي مختلف أشكال وأنواع التضخم ؟

•ما السياسات المتبعة في الحد من التضخم في الجزائر ؟

أهداف البحث

يحاول البحث الوصول إلى جملة من الأهداف نلخصها في:

•تسليط الضوء على موضوع التضخم ومختلف أنواعه وآثاره على الاقتصاد ؛

•إبراز أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة التضخم في الجزائر وسبل معالجة آثاره والحد منها.

منهج البحث

للإحاطة بمختلف جوانب البحث ومحاولة الإجابة على إشكاليته، تم استخدام المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لاستعراض المفاهيم المتعلقة بالتضخم، والمنهج التحليلي في جمع وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالبحث.

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتضخم، أسبابه وأثاره.

المحور الثاني: السياسات المنتهجة في الحد من أثر التضخم في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم التضخم و آثاره

الفرع الأول: مفهوم التضخم.

يوجد هناك عدة تعاريف للتضخم منها الذي وصفه الدكتور نبيل الروبي بأخذ " أداة للتحليل" واستند فيه على معيار ارتفاع الأسعار فقال: " التضخم هو حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"(عبابة،2004، ص92)

ومن التعاريف الأكثر شيوعاءأن "التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن"(عبد الرحمان وعريقات،1999، ص154)

وبتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستمر في الأسعار.

1. ارتفاع المستوى العام للأسعار:

لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين، ذلك لأن الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك

2.الارتفاع المستمر في الأسعار:

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفرق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة

كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية.

أما الارتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة.

مما سبق فإن التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي:

1) حسب تحكم الدولة في الجهاز الائتمان:

أ. **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.

مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مما يؤدي إلى تفتيش هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول العامة للأسعار

ب. **التضخم المكبوت (المقيد):** ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتداخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في الجهاز الائتمان

ج. **التضخم الكامش:** يتمثل هذا النوع بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإنفاق بفضل تدخل الدولة، كم انه يمكن تدخل عوامل اقتصادية تجبر الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية.

2) حسب تعدد القطاعات الاقتصادية: بتنوع القطاعات الاقتصادية تتنوع الاتجاهات التضخمية فالتضخم الذي يفتش في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية

.*التضخم السلعي: هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعتبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمار.

***التضخم الربعي:** يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاكية والاستثمار.

***التضخم الدخلي:** ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج.

3) حسب مدح حدة الضغط التضخمي:

***التضخم الجامع:** أشد أنواع التضخم أثار وأضرارا على الاقتصاد حيث تتوالى الارتفاعات للأسعار دون توقف.

وبتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها توسيط للتبادل وبتالي استغلال النقود في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة وانخفاض في المدخرات القومية

4) حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية: تتحدث بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية ليس لها صفة الدوام.

أ) التضخم الطبيعي: غير اعتيادي ينشا نتيجة الظروف طبيعية فاصلة نتيجة الزلازل، فهي حافز لظهور التضخم.

ب) التضخم الحركي: هو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة.

فتحدث هنا عن أسعار السلع وارتفاعها العام والمتواصل

أما في الاقتصاد المفتوح للمبادلات فإن المهم مقارنة الارتفاع الداخلي للأسعار وهذا الارتفاع في الاقتصاديات الأجنبية

- توازن نسب التضخم معناه منافسة الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية

- قياس التضخم معقدة، ولكن تستعمل الأرقام القياسية لقياس التضخم خاصة المتعلقة بالأسعار والرقم القياس للناتج الداخلي الإجمالي.

والرقم القياسي للأسعار هو الوسيلة إحصائية يتم إعدادها شهريا وهي تحتوي على بعض النقائص، فمثلا كيف يمكن الأخر بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سلوكيات الاستهلاكية؟ وكيف ندمج المنتوجات الجديدة؟

ومع هذا فإن الرقم القياسي يعتبر مرجع أساسي للتحليل الاقتصادي

.نسبة التضخم تمثل نسبة التغير الأسعار الاستهلاك بين فترتين على سبيل المثال إذا كان

الرقم القياسي للسنة الأول 145 I1= والسنة الثانية I2150=

فإن نسبة التضخم للسنة الثانية هي:

I2-I1 100 150-145 100 = 3.45

I1 145

.ويمكن حساب نسبة التضخم بطريقتين:

أ) - حساب نسبة التضخم بالانزلاق: أي مقارنة الرقم القياسي للأسعار بالنسبة لفترتين

ب) - حساب نسبة التضخم بالمتوسط الحسابي: أي مقرنة الوسط الحسابي السنوي للرقم القياسي.

4)علاقة الطلب الكلي الفعلي بالتضخم:

بمقتضى التحليل فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملا رئيسيا وفعالا في تحديد مستويات التوظيف الدخل الإنتاج يفترض الاقتصادي كبيرا أن مستويات الطلب الكلي الفعلي أنما يتحد عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل وحسبه إضافيا لتضخم هو الفجوة الموجودة بين الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة.

5)أسباب التضخم:

ويمكن إرجاع الأسباب الدافعة للطلب الكلي للزيادة إلى الأسباب الدافعة للاتفاق الكلي للزيادة إلى أنها كل العوامل الدافعة للإنتاج الكلي والدخل القومي نحو الزيادة والارتفاع وأهم هذه الأسباب

أ) زيادة الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إذا ما ارتفاع حجم الاتفاق العام ارتفاع يفوق ارتفاع المنتجات والثروات الكلية الموجودة في المجتمع مع فرض الوصول إلى حالة التشغيل الاشل فإنه سيؤدي لا محالة إلى التضخم.

ب) التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصاريف:

قد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصاريف على فتح العمليات الائتمان بوسائلها المعروفة وتخفيض سعر الفائدة ...، فتحاول استمالة المنتجين.

وأصحاب الأعمال لتنفيذ ما تصبو إليه فيزيد استثمارهم ويصبح هذا الاستثمار زائد من حيث طلبة على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ عن ظاهرة تضخمية حلت بالمجتمع

ت) التوقعات النفسية:

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي إلى عوام نفسية أكثر من عوامل تقديرية أكثر عوامل اقتصادية (عبد الرحمان وعريقات،1999، ص155)

ثانيا :العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو التضخم: بالإضافة إلى أن التضخم يكون سببه هو ارتفاع الطلب الكلي عن الاستخدام الأمثل قد يكون أيضا سببه انخفاض العرض عن مستوى الاستخدام الأمثل وقد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي لأمور كثيرة منها:

1)تحقيق مستوى الاستخدام الكامل: فقد يصل الاقتصاد القومي لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الشاملة لجميع العناصر الإنتاجي عاجزا، في مستوى دون المستوى المتوقع لذلك الطلب الكلي الفعلي المرتفع.

2)عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، والكفاية في تزايد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع.

3)النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال، الموظفين المختصين، المواد الخام، المواد الأولية.

4) النقص في رأس المال العيني: قد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العين المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل.

ويمكن تلخيص تلك الأسباب في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: أسباب التضخم

أسباب التضخم	مفهومه
التضخم الناتج عن ظروف الطلب	الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.
التضخم الناشئ عن زيادة النفقات	ارتفاع الأسعار يكون نتيجة لزيادة تكلفة الانتاج وخاصة أجور العمال (تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الانتاج)
التضخم الهيكلي	وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الانتاج الرأسمالي وبالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

المصدر: (خليفي، 2010، ص132)

الفرع الثاني: آثار التضخم:

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

-يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا انخفضت قيمة النقود أدى ذلك إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وبتالي يلجأ الأفراد إلى تحويل ما بقي لديه من أرصدة إلى ذهب وعملات أجنبية مستقلة تقريبا إلى شراء سلع معمرة فقارات

-اختلاف ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الطلب على استراد وانخفاض حجم الصادرات

-يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي

-يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ المشروعات واستحالة تحديد تكاليف إنشائها

-يترتب على التضخم ظلم اجتماعي بحيث يؤثر على أصحاب الدخول الثابتة وعملة الأسهم ويستفيد أصحاب الدخول من التغير.

- يعيق التضخم التوزيع في الدخول والثروات يغلق موجة التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (عبد الرحمان وعريقات،1999، ص155)

1)الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبرى على النحو التالي :أثر التضخم على القدرة الشرائية للنقود :يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية .كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة،من ارتفاع أسعارها والعقارات والعملات الصعبة خوفا أن تضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود مستقبلا وظيفتها كمخزن للقيمة.

2)أثر التضخم على الادخار :

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

3)أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم سلبا ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرا ت الدولة على المنافسة مقارنة المنافسة لها عالميا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك بأسعار السلع،حدث عجز ا في ميزان المدفوعات.الدولة، مما ى م

4)أثر التضخم على توزيع الثروة :

يحدث التضخم تفاوتا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمال لانخفاض القيمة الحقيقة لأجورهم ورواتبهم والموظفون نظرا حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.

5)أثر التضخم على الإنتاج :

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: سياسات علاج التضخم:

الفرع الأول: السياسات المالية:

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية بأدورتها المختلفة وعن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة ويمكننا إيجاز هذه الإجراءات كلمن السياسات السابقة بعدما تعرف السياسة النقدية والسياسة المالية

طريقة 1): السياسة النقدية وأدواتها:

تعريف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها

والسياسة النقدية المضادة إلى التضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود انكماش في الائتمان المصرفي بواسطة الأدوات التالية:

1.سعر أو معدل الفائدة: وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي ما هو يحصل عملية الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية.

تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسنة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع لأفراد أفراد أو المؤسسات لإيداع أموالهم

2 . سعر أو معدل الخصم: وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي.

3.نسبة الاحتياط القانوني: وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة

4.عملية السوق المفتوحة: ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي شراء أو بيع سندات الحكومة من البنوك التجارية بهدف الرفع من احتياطاتها النقدية لتمكينها من الاقتراض أما إذا أداع البنك المركزي السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص احتياطاتها النقدية وبتالي امتصاص الكتلة الزائدة = تساعد أدوات السياسة النقدية بتحكم في كمية النقود المعروضة إما بزيادتها في حالة الانكماش أو تقليصها في حالة التضخم إذن تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم

ثانيا: الطريقة الثانية لعلاج التضخم والتي تتمثل في السياسة المالية وأدواتها.

يقصد بسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة لدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة وأهم أدواتها هي:

1.الضرائب بكافة أنواعها: مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة.

فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة.

2 . الإنفاق الحكومي: فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل ببعض مشروعات الاقتصادية.

3.الدين العام: تعتبر السياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تتحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني.

توجد إجراءات أخرى معالجة لتضخم منها:

*الرقابة المباشرة على أسعار: بوضع حد أقصى وحد أدنى لها و استخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية

*إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية

*الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي. (عبد الرحمان وعريقات،1999، ص162)

الفرع الثاني: السياسات الضريبية:

يشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات عن مستوى التشغيل الكامل عبئا وعائقا على الدول لابد من اجتيازه، وهذا لن يأتي لها إلا بانتهاج سياسة جبائية رشيدة تراعي التوجه والنمط الاقتصادي. وحقيقة الأمر فان معدلات متوازنة للتضخم تتناسب وحجم النشاط الاقتصادي والمرحلة الاقتصادية لأي دولة أمرا طبيعيا لكن أن تبلغ هذه المعدلات مستويات مرتفعة جدا دون تحديد وتشخيص أو محاولة معالجة أسباب هذه الظاهرة.. هذا ما نعتقد انه يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد ككل. (عبد المطلب ،2003، ص114)

أ. التدخل بواسطة الضرائب المباشرة:

قد تكون الضرائب المباشرة علاجا لزيادة الطلب على العرض من خلال التأثير عليها (ظاهرة التضخم)، وذلك بالضغط على الطلب بفرض ضرائب متصاعدة على الدخول ذات الوجهة الاستهلاكية وتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات حتى نتمكن من الاستثمار وفتح فروع جديدة، وبالتالي يكون هناك تحقيق لهدفين: الأول مالي وهو زيادة الحصيلة الجبائية، والثاني اقتصادي من خلال التأثير على الدخول (الطلب الكلي)، ولا شك أن هذه العملية لها حدود لابد أن لا تتجاوزها متمثلة في حدود الضغط الجبائي حتى لا تزيد من حدة التضخم، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فارتفاع نفقات إنتاجها قد يتسبب في إقصاء البعض منها، مما لا يسمح للمؤسسات الباقية التحكم في ثمن الأسعار.

إن الارتفاع الكبير لمعدلات بعض الضرائب المباشرة بالرغم من أنها لا ترضي المواطنين إلا أن دورها في محاربة التضخم يعتبر فعالا، لكن يشترط ألا يؤدي إلى تثبيط هممهم فتكون النتائج عكس ما كنا نتوقع.

ب. التدخل بالضرائب غير المباشرة.(الجمل، 2006، ص92).

تلعب بعض الضرائب غير المباشرة دورا تنظيميا خاصة تلك التي تمس الاستهلاك والتي تعتمد عليها معظم الدول النامية في تحقيق الجزء الأكبر من مواردها المالية في دلك أسعر مرتفعة في سوق السلع والمنتجات، نظرا لاندماج هدا النوع من الضرائب في الأسعار التي يتحملها المستهلك بصفة غير مباشرة، كما يمكن لبعض الضرائب غير المباشرة أن تلعب دورا هاما في محاربة التضخم كالضرائب على رأس المال التي تكون أقل اندماجا في الأسعار، إذ يمكنها أن تمتص جزءا لا بأس به من القيمة النقدية الزائدة إذا ما لجأنا إلى رفع معدلاتها. فالضرائب المفروضة على الاستهلاك (كالرسم على القيمة المضافة)، بالرفع من معدلات هذه الضرائب يؤدي إلى إحداث تضخم، إذ يؤدي هذا الإجراء إلى عدة آثار سلبية واضطرابات شخصية للمواطنين نتيجة غلاء المعيشة "إذ يكون تهورا إذا رفعنا الضرائب على الإنفاق في حالة تضخم، حيث الزيادة في الأسعار التي تخلقها هذه الضرائب تقوي الاضطرابات الشخصية الناتجة عن الارتفاع في الأسعار لدى المستهلكين." (عبد الواحد، 1993، ص142)

لذلك فإن لجوء السياسة الجبائية إلى الضرائب غير المباشرة للحد من التضخم يلزم عليها التخفيض من معدلات هذه الخيرة لإعطاء نوع من التوازن في الأسعار، التي تصبح تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، كما أن اللجوء إلى حقوق الجمارك يمكن أن يكون فعالا وذلك بتخفيض حقوق الاستيراد حيث يؤدي كل تخفيض على المواد الولية والمنتجات المستوردة إلى تقليص الطلبات المتزايدة على بعض السلع والمنتجات التي ارتفعت أسعرها في السوق نتيجة عدم توفرها، أما بالنسبة للضرائب على رأس المال

فيمكن أن تلجأ إليها السياسة الجبائية لمحاربة التضخم مثل حقوق التسجيل، حقوق التركة، حقوق الهبة...، إذ يسمح للدولة أن تمتص قيمة مالية معتبرة، إذ ينبغي أن تتميز الضرائب غير المباشرة بشيء من المرونة خاصة الضرائب "(عبد المطلب ، 2005، ص19)

النوعية أي تلك التي تفرض على شكل قيمة معينة من المال تؤدي على وحدة مهما كان نوها قياس، حجم، وزن أو عدد، كضريبة الخمور مثلا والمقدرة بـ:150 دج للهيكتولتر الواحد، والتي أصبحت رمزية لبقائها ثابتة لم تتغير، فهذه الضريبة نوعية تستدعي أن تتغير قيمتها في أوقات التضخم، في حين أن الضرائب القياسية على شكل نسبة من قيمة السلعة أثبتت نجاحها لأن حصيلتها تتغير بتغير قيمة السلعة، لترفع حصيلتها إذا ما ارتفعت أسعار هاته السلعة.

*وتدعيما لبحثنا نأخذ معدل تطور التضخم في الجزائر وكذا تطور الجباية العادية لسنوات من 2000 الى غاية 2020 لتحليلها وإظهار مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي بشكل عام من خلال مقارنتها بالجباية الكلية من جهة وبالناتج المحلي الإجمالي للسنوات المذكورة:

وفيما يلي جدول تطور معدل التضخم في الجزائر للسنوات العشرين الأخيرة:

الجدول رقم 2: تطور معدل التضخم في الجزائر (2000 - 2020)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	%0.3	2007	%3.7	2014	%2.9
2001	%4.2	2008	%4.9	2015	%4.8
2002	%1.4	2009	%5.7	2016	%6.4
2003	%4.3	2010	%3.9	2017	%5.6
2004	%4.0	2011	%4.5	2018	%4.3
2005	%1.4	2012	%8.9	2019	%1.9
2006	%2.3	2013	%3.2	2020	%3.5

المصدر: موقع البنك الدولي (www.banquemondiale.org) لوحظ يوم2021/02/10 وموقع وزارة المالية (www.mf.gov.dz) لوحظ يوم2021/02/10

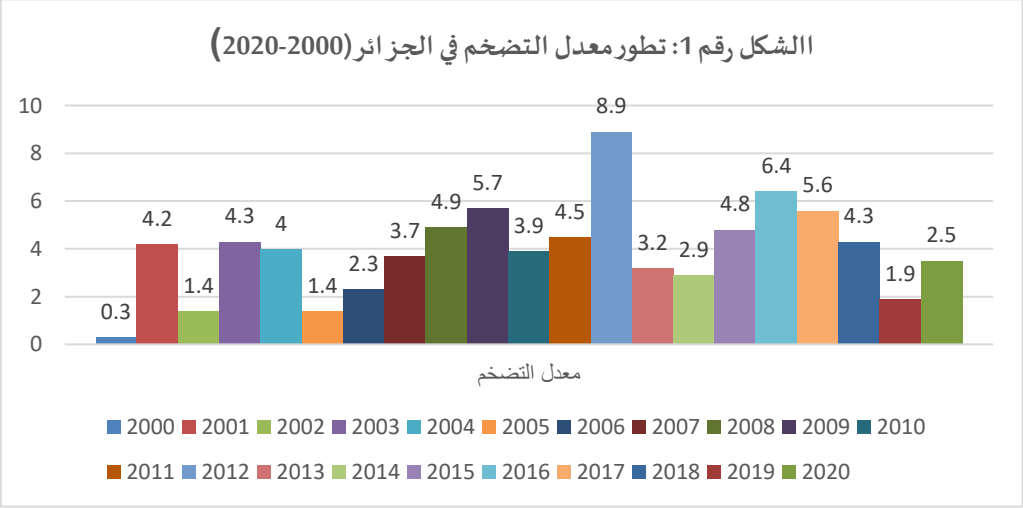

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 2

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000 - 2005، حيث أدى نمو الكتلة النقدية إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4,2 % في سنة 2001 مقابل 0,3 % في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته

الجزائر منذ الاستقلال، لينخفض بعدها إلى 1,4 % في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو الاقتصاد من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4,3 % و 4 % على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي لينخفض بعدها إلى 1,4 % في سنة 2005. (برباش، 2018 ، ص 498)

في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3,7 % مقابل 2,3 % في سنة 2006، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، فبينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا بل ووصل إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر

نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض، إذ أنّ الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولاسيما المنتجات الزراعية الطازجة هي التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار، وعليه بلغ معدل التضخم 5,7 % في سنة 2009 مقابل 4,9 % في سنة 2008.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3,9 % نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7 %. وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4,5 %، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجا رية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الغذائية، واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,9 % في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية.

في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى 3,2 % ف 2,9 % على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السن تين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5 % مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2014 عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8 % في سنة 2015 ثم 6,4 % في سنة 2016 ، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم)تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة،...، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

أما خلال الفترة (2017 - 2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8,38 % و11,10 % في سنتي 2017و2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3 % في سنة 2018 مقابل 5,6 % في سنة2017، ليبلغ 1,9 % في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية وصولا الى معدل متوسط 2,5 % في سنة 2020.

أما الجدول التالي يوضح تطور أنواع الجباية العادية والبترولية تماشيا مع معدلات التضخم ومقارنتها نسبيا مع الجباية الكلية:

الجدول رقم 3: تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البترولية والجباية الكلية. **الوحدة مليون دج**

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية على الجباية الكلية	نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية
2000	720000	349502	1069502	67.32	32.68
2001	840600	398238	1238838	67.85	32.15
2002	916400	482896	1399296	65.49	34.51
2003	836060	524925	1360985	61.43	38.57
2004	862200	580408	1442608	59.77	40.23
2005	899000	640472	1539472	58.40	41.60
2006	916000	720884	1636884	55.96	44.04
2007	973000	766750	1739750	55.93	44.07
2008	1715400	965289	2680689	63.99	36.01
2009	1927000	1146612	3073612	62.69	37.31
2010	1501700	1297944	2799644	53.64	46.36
2011	1529400	1527093	3056493	50.04	49.96
2012	1519040	1908576	3427616	44.32	55.68
2013	1615900	2031019	3646919	44.31	55.69
2014	1577730	2091456	3669186	43.00	57.00
2015	1722940	2354648	4077588	42.25	57.75
2016	1682550	2482208	4164758	40.40	59.60
2017	2126987	2630003	4756990	44.71	55.29
2018	2349694	2711762	5061456	46.42	53.58
2019	2518488	2836414	5354902	47.03	52.97
2020	2417284	2695388	5112672	52.72	47.28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب.

وفيما يلي جول تطور الجباية العادية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر في (20) عشرين السنة الأخيرة:

الجدول رقم 4: الجباية العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. **الوحدة مليار دج**

السنوات	الجباية العادية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الجباية العادية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	349.502	4123.5	8.48
2001	398.238	4227.1	9.42
2002	482.896	4522.8	10.68
2003	524.925	5252.3	9.99
2004	580.408	6149.1	9.44
2005	640.472	7562	8.47
2006	720.884	8501.6	8.48
2007	766.750	9352.9	8.20
2008	965.289	11043.7	8.74
2009	1146.612	9968	11.50
2010	1297.944	11991.6	10.82
2011	1597.093	14589	10.47
2012	1908.576	16209.6	11.77
2013	2031.019	16647.9	12.20
2014	2091.456	17228.6	12.14
2015	2354.648	16712.7	14.09
2016	2482.208	17514.6	14.17
2017	2630.003	18876.2	13.93
2018	2711.762	20452.3	13.26
2019	2836.414	20428.3	13.88
2020	2543.216	20152.2	13.28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب.

الشكل رقم 2:مقارنة نسبة الجباية العادية من الناتج المحلي الاجمالي

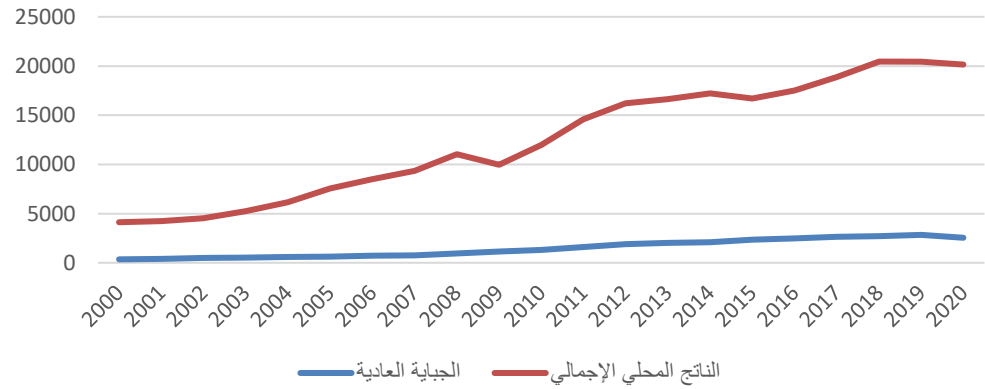

من خلال الجدول رقم 3 والشكل 2نلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي ضعيفة، حيث بلغت 48.8% سنة 2000، لتصل لأعلى نسبة مسجلة سنة 2016 مقدرة بـ 17.14%، وتستمر في التذبذب إلى أن تصل إلى 13.28% سنة 2020، يمثل الشكل التالي تطورات كل من الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي.

تطور إيرادات الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020 نلاحظ ارتفاع الجباية العادية منذ 2000، فبعدما كانت سنة 2000 تقدر بـ349502 مليون دج ارتفعت إلى 580408 مليون دج سنة 2004، وواصلت في الارتفاع خلال السنوات الموالية حيث بلغت 1297944 مليون دج سنة 2010، لتصل إلى 2836414 مليون دج سنة 2019، كما نلاحظ تذبذب نسبة الجباية العادية إلى الجباية الكلية حيث كانت سنة 2000 تمثل نسبة 68.32%، بلغت سنة 2004 نسبة 23.40% لتنخفض سنة 2009 إلى 31.37%، وتستمر هذه النسبة في التذبذب إلى أن تبلغ سنة 2016 نسبة 60.59% وتعتبر هذه النسبة أكبر نسبة ساهمت بها الجباية العادية في الجباية الكلية،، ويتبين أن هذه النسب غير مستقرة، بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الأساس الذي يمثل القاعدة الأساسية للجباية العادية، كذلك تذبذبات أسعار البترول التي تؤثر على نسب مساهمة كل من الجباية العادية والبترولية في الجباية الكلية، والتحسن النسبي لإيرادات الجباية العادية كان كنتيجة للإصلاحات التي طبقتها السلطات لصالح القطاع الضريبي بهدف تحسينه وزيادة فعاليته سنة 1992، حيث تم تأسيس ثلاث ضرائب جديدة، وهي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على القيمة المضافةTVA ، الضريبة على أرباح الشبكات IBS، إضافة إلى إصلاحات أخرى تتعلق بالتدابير التالية:

(بن عاتق ،2013، صفحة 496)

-في إطار الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب بها، تم رفع الضريبة على كل من التبغ والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد، وبغض النظر عن المبيعات TIC وذلك في إطار الرسم الداخلي على الاستهلاك

-إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص -

إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص

-تخفيض الرسم الجمركي تدريجيا من حد أقصى قدره 60% الى 50% ليصل الى 45% سنة

1997بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ويقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

-إضافة إلى الإجراءات الحكومية التي تبنتها الإدارة الضريبية في إطار نفس المسعى سنة 2000، والتي يمكن إجمالها فيما يلي: (رزيق وعمور ،2008، صفحة 333)

-تكثيف التحقيق المعمق للملفات من طرف المديرية ومختلف المفتشيات

-تكثيف المراقبة في الميناء والأماكن الحدودية، وفي هذا الإطار تنظم مديريات الضرائب الولائية التي تمتلك ميناء أو مركزا حدوديا مراقبة منهجية، كما توكل هذه المهمة للفرق المختلطة للمراقبة، وذلك نظرا لأهمية المبالغ التي تستعمل في هذه العمليات

-توسيع مجال البحث عن المادة الضريبية من خلال توسيع مساهمة مختلف الإدارات والهيئات في توفير المعلومات التي تسمح بمتابعة الوضعية الضريبية للمكلف

-تكثيف المراقبة والتدخل في المناطق المعزولة والقطاعات التي لها إمكانيات كبيرة للتهرب الضريبي.

رغم الإصلاحات التي مست الجباية العادية بهدف تحسينها، والرفع من قيمتها إلا أنها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بالإيرادات الكلية أو حتى الجباية الكلية.

الخاتمة:

إن معظم الدول حاربت الظاهرة ووجهتها من ظهورها ومازلت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة أثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تأثر عكسياً على اقتصاديات الدول فهل يمكن فعلا تخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل أثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول لمشاكل اقتصادية أخرى .

الاقتراحات والتوصيات

- ترشيد النفقات الحكومية واخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادي، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي تخفيض العجز الموازني، ولا يجب أن يكون تقليصها على حساب نوعية الخدمات العامة وحسن أدائه، مع التأكيد على مراعاة الجانب الاجتماعي، تجنبا لأي غضب وسخط شعبي على السلطات الحكومية .

-السعي نحو إصدار تشريعات ضريبية تلامس الواقع الضريبي الجزائري، وذلك من أجل محاولة حل إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الضرائب الجبائية واعطاء دور أكبر لها، بغية المساهمة في موارد الدولة العامة، وضمان مواكبة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة وبالتالي التخفيف من العوامل المنشئة للتضخم، وكذا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، مع مراعاة العدالة الضريبية في المجتمع، والاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي .

-التأكيد على بقاء الاعتماد على الوسائل التمويلية الحقيقة والتخلي عن سبل التمويل التضخمي والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد .

-تحقيق العدالة والعقلانية في توزيع الأجور، والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور، وذلك من خلال مؤسسات وهيئات تخصص لمراقبة حركة المداخيل والرواتب، بهدف تقديم دارسات واقتراحات وتقييم سياسة الأجور في الجزائر .

-تأطير التجارة الخارجية ومراقبة حركتها لمنع استيراد التضخم، وذلك من خلال تقليل الاستيراد من الخارج، عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية وتحفيزها بشتى الطرق، من أجل إحلال المنتجات المستوردة .

-تبني إصلاحات هيكلة حقيقية بتشجيع القطاع الزراعي والصناعي، بغية التخلص من التبعية الغذائية للخارج والقضاء على جميع مظاهر التخلف الاقتصادي، وبالتالي إزاحة الأسباب والعوامل الهيكلية للتضخم .

- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكلي.

قائمة المراجع:

1- السيد عطية عبد الواحد، (1993)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة.

2- إسماعيل عبد الرحمان، وموسى عريقات، (1999) مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي، عمان، الاردن.

3- عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل الدولية، ط1، القاهرة.

4-هشام مصطفى الجمل، (2006)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

5- عبد المطلب عبد الحميد، (2005)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

6- غازي حسين عباية، (2004)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

7-خليفي، عيسى، (2010)، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

8-رجب وضاح نجيب، (2011)، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

9- حنان بن عاتق، (ديسمبر 2013)، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية، مجلة دراسات جبائية، البليدة، الجزائر، (م2 العدد2) ص490-515.

10-كمال رزيق، وسمير عمور، (جانفي 2008)، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، (م4 العدد 5) ص319-342.

11-برباش عنترة، (جوا ن 2018)، التنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للفترة 2018-2022، حوليات جامعة الجزائر، الجزائر،1 (م32، العدد 2) ص490-508.

12-بلقاضي بلقاسم، (ديسمبر2013)، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد، الجزائر، (م17، العدد 4) ص139-162.

13-بنك الجزائر، (سبتمبر 2009)، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

12-بنك الجزائر، (جويلية 2011)، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

13-بنك الجزائر، (أكتوبر 2012)، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

14-بنك الجزائر، (نوفمبر 2013)، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

15-بنك الجزائر، (نوفمبر 2014)، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

16-بنك الجزائر، (سبتمبر 2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

17بنك الجزائر، (ديسمبر 2018)، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018.

18-www.banquemondiale.org

19-www.mf.gov.dz

20-www.mfdgi.gov.dz

Bibliography:

1- Essayed Attia Abdel Wahed, (1993), The Role of Fiscal Policy in Achieving Economic Development, Equitable Distribution of Income, Social Development and Inflation Control, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1st Edition, Cairo.
2- Ismail Abdel Rahman and Musa Erekat, (1999) Basic Concepts in Macroeconomics, Amman, Jordan.
3- Abdel Muttalib Abdel Hamid, (2003), Economic Policies at the Macroeconomic Level, Nile International Group, 1st Edition, Cairo.
4- Hisham Mostafa El-Gamal, (2006), The Role of Fiscal Policy in Achieving Social Development, Dar Al-Fikr Al-Jamia, Alexandria.
5- Abdel Muttalib Abdel Hamid, (2005), Economics of Public Finance, University House, Alexandria, Egypt.
6- Ghazi Hussein Ababa, (2004), Inflation, University Youth Foundation, Egypt.
7- Khleifi Issa, (2010), Changes in the Value of Money: Effects and Treatment in Islamic Economics, Dar Al-Nafais for Publishing and Distribution, Jordan.
8- Rajab Waddah Najib, (2011), Inflation and Depression: Causes and Solutions, Dar Al-Nafais for Publishing and Distribution, Jordan.
9- Hanan Ben Atak, (December 2013)، Collection and Economic Growth in Algeria - An Econometric Study, Journal of Tax Studies, Blida, Algeria, (vol 2, No. 2)، pp. 490-515.
10- Kamal Rezig and Samir Amor, (January 2008), Evaluation of the process of replacing the regular collection with petroleum collection in Algeria, Journal of North African Economics, Chlef, Algeria, (vol. 4, issue 5), pp. 319-342.
11- Barbach Antara, (Goa 2018), Forecasting inflation rates in Algeria in light of the decline in oil prices for the period 2018-2022, Annals of the University of Algiers, Algeria, 1 (vol 32, No. 2), pp. 490-508.
12- Belkadi Belkacem, (December 2013), Inflation and its economic and social effects in Algeria. Journal of Economic Sciences, Algeria, (vol. 17, No. 4), pp. 139-162.
13- Bank of Algeria, (September 2009), Annual Report 2008 Economic and Monetary Development of Algeria.
12- Bank of Algeria, (July 2011), Annual Report 2010 Economic and Monetary Development of Algeria.
13- Bank of Algeria, (October 2012), Annual Report 2011 Economic and Monetary Development of Algeria.
14- Bank of Algeria, (November 2013), Annual Report 2012 Economic and Monetary Development of Algeria.
15- Bank of Algeria, (November 2014), Annual Report 2013 Economic and Monetary Development of Algeria.
16- Bank of Algeria, (September 2017), Annual Report 2016 Economic and Monetary Development of Algeria.
17- Bank of Algeria, (December 2018), Briefing on monetary and financial developments for 2017 and trends for 2018.
18-www.banquemondiale.org
19-www.mf.gov.dz
20-www.mfdgi.gov.dz